

قوى الامن الداخلي في لبنان

نشأتها - تاريخها - تطورها

أولاً : نشأة قوى الامن الداخلي :

لم يعرف لبنان تنظيمًا شرطياً بالمعنى الحديث والقانوني للكلمة قبل انشاء مؤسسة الدرك اللبناني في ظل بروتوكول / ١٨٦٠ / انما وقبل ذلك كان الامراء اللبنانيون يقومون بواسطة بعض رجالهم المسلحين بعمليات حفظ الامن والنظام وجباية الضرائب وسنستعرض ملخصاً لنشأة قوى الامن الداخلي :

١ - عهد الامير فخر الدين الثاني (تولى الحكم عام ١٥٨٩) :

اعتبر فخر الدين الثاني المعني الكبير كمؤسس للدولة اللبنانية الحديثة . فبعد طفولة مضطربة توصل إلى السلطة عام / ١٥٨٩ م / وباشراً فوراً بتحقيق الوحدة في البلاد وذلك بالقضاء على بعض العائلات اللبنانية الاقطاعية القديمة التي كانت تقف عائقاً امام الوحدة المنشودة .

وفي سبيل حفظ الامن والنظام والقيام بالمهام الامنية العادية ، انشأ الامير فخر الدين مجموعة من الرجال المسلحين اطلق عليهم اسم (الزلم) وكانوا اقوياء اشداء يولون كل طاعة للامير . وكذلك كان يوجد ايضاً مجموعات اخرى صغيرة من الأزلام الموالية للأمراء والشيخ الإقطاعيين الذين يوالون الامير ، كما هو الحال في كل نظام اقطاعي في ذلك العصر . لكن عند حلول الاضطرابات والحوادث الجسام التي تهدد أمن ووحدة البلاد ، مثل ثورة احد الاقطاعيين ... لم يكن الأمير ليتردد بطلب العون من قبل العناصر النظامية (السقمان) التي كانت موضوعة بتصرفه لمؤازرة الزلم المكلفين بمهمة حفظ الامن والنظام الداخلي . وكان الامير يتجنب استخدام وإشراك (البدو) في تلك الأحداث علماً بأنهم يمثلون الجزء الآخر من الجيش (العسكر) النظامي كونهم اعتادوا على النهب والقتل والسلب اثناء الحروب .

٢ - عهد الأمير بشير الثاني (تولى الحكم عام ١٧٨٨) :

كان هنالك قسمان من العناصر المسلحة المتخصصة بحفظ الامن . عناصر الخيالة (Les Cavaliers) وهم خيالة الأمير بشير الشهابي الكبير وعناصر الحوالة (Les percepteurs) الذين كانوا يقومون بدور الدرك ، ويزرعون الرعب في كل مكان تتواجد فيه عناصر الشغب والأشرار المجرمين الذين يلوذون بالفرار فور رؤية دورياتهم . لكن حتى الآن (ذلك العصر) لم تكن هذه الفرق لتلعب دور الدرك الاقليمي المتخصص بكل ما في الكلمة من معنى فلم يكن هناك وجود للأنظمة والقوانين التي تحدد حقوق وواجبات ومهام رجل الأمن . الامر الذي لم يتحقق إلا بعد قيام نظام القائمقاميتين مطلع العام / ١٨٤٢ / .

٣ - عهد القائمقاميتين (ابتداء من عام ١٨٤٢) :

بعد الاحداث الدامية التي عصفت بالجبل اللبناني عام / ١٨٤٠ / وتدخلّ الدول الكبرى لدى العثمانيين لإنشاء قائمقاميتين في جبل لبنان : الأولى تحت الحكم الماروني والثانية تحت الحكم الدرزي وتم ذلك في عام ١٨٤٢ .
في هذه الحقبة التاريخية شهد لبنان ولأول مرة بتاريخه ظهور قوّات أمنية نظامية تقوم بمهام بوليسية محدّدة . حيث كان يوجد في مركز كل من القائمقاميتين (صربا - الشويفات) الى جانب سلك الحوالة قطعة شبه دركية قوامها / ٣٠٠ / جندي من رجاله (مشاة) وفرسان برئاسة ضابط برتبة بلوكباشي (BLOUKBACHI) وهذه الرتبة تعادل رتبة رائد حالياً .

عند بدء تنفيذ البروتوكول عام ١٨٦١ الغيت هاتان القطعتان بالاضافة الى سلك الحوالة واستبدلوا بسلك الضبطية وذلك تنفيذاً للمادة الرابعة عشرة من البروتوكول المذكور .

وفي ظل هذا البروتوكول ابصر الدرك اللبناني النور .

٤ - الدرك اللبناني في عهد المتصرفية (ابتداء من عام ١٨٦٠) :

بعد وصول البعثة الفرنسية عام / ١٨٦٠ / بإمرة الجنرال بوفور دوتبول (Beaufort d'haupoul) وحصول لبنان على ضمانات سياسية دولية من الدول العظمى ، ابتدأت الفرق العسكرية العثمانية ، بترك ثكناتها واماكن تمركزها في لبنان . وتمّ استبدالها بوحدات أمنية ، وقد نصّت المادة / ١٤ / من البروتوكول على انشاء الدرك اللبناني بمعدل سبعة عناصر لكل / ١٠٠٠ / مواطن ، فعملاً بهذه القاعدة كان يفترض ان تتألف وحدة الدرك من / ٣٥٠٠ / رجلاً نسبة لعدد السكان الموجود في لبنان عام / ١٨٦٠ / الذي كان يناهز النصف مليون مواطن .

غير ان الامكانيات المادية المتوفرة في حينه لم تكن تكفي لتجهيز أكثر من عديد / ١٥٠٠ / عنصر . وقد تمّ تجهيز لواء ، إذا صحّ التعبير مؤلف من / ١٥٠٠ / عنصر ، تمّت قسمته إلى ثلاث كتائب ثم إلى كتيبتين وكل كتيبة مؤلفة من ثلاث أو أربع سرايا تؤازرها كتيبة تركية تدعى كتيبة (الدرّاكون) (Les darakouns) وقد تمّ توزيع هذه القوى بين بعبداء وبيت الدين وطرابلس . وكانت طبيعة عمل وخدمة كتيبة الدرك المذكورتين مختلفة الواحدة عن الاخرى .

- الكتيبة الاولى كانت بإمرة ضابط درزي . وكانت مهمتها حراسة الطرق الرئيسية في البلاد (في المتصرفية) . وعلى طول الساحل اللبناني . حيث كانت تؤمن المراقبة المستمرة والحماية الدائمة لطرق المواصلات الساحلية . أما قائدها فكان يتبع مباشرة رؤسائه التسلسليين وأيضاً المتصرف الذي كان يستدعيه إذا اضطرب حبل الأمن .

- أما الكتيبة الثانية والتي تدعى (الضبطية) فكانت بإمرة ضابط ماروني ومنتشرة على كل الأراضي التابعة للمتصرفية جنباً إلى جنب مع السلطة الادارية . وكان لكل قضاء ، درك اقليمي بأمرة ضابط ولكل منطقة داخل القضاء درك اقليمي بإمرة رتيب أو عريف . وكان الدرك خاضعاً كلياً للسلطة الادارية ، كما ان الضباط والرتباء عامة كانوا تحت أوامر المتصرف ، القائمقام ثم المدير (أي مدير المنطقة) .

وكان الدركي مكلفاً بالقيام بمهامٍ متعددة ، نذكر منها :

حراسة السجون - التحقيق - حراسة الثكنة - مواكبة الشخصيات الرسمية ...

- أما من ناحية الانتساب (التطوع) للسلك ، فكان يكفي لأجل ذلك ان يكون صاحب الطلب لبنانياً ويتمتع بصحة جيدة ، ولا شيء مفروض سوى ذلك ، فمن الممكن جداً ان ترى دركياً أمياً لا يحسن الكتابة ولا القراءة ، يقسم يمين الطاعة للرؤساء وعدم الفرار في وجه العدو .

- بعد خضوع المتطوع لدورة مدتها / ٤٨ / ساعة ، يتم تشكيله إلى مركز من مراكز الدرك .

- أما نظام الترقية في المجموعة للرتباء والأفراد فكان من صلاحية أركان اللواء . اما ترقية الضباط الأعوان فكانتا من صلاحية المتصرف بعد إبداء الرأي من قبل أركان اللواء .

- أما تعيين الضباط القادة فكان يتم بصدور فرمان السلطاني المبني على اقتراح المتصرف .

- وفي العام / ١٨٦٥ / م ، قدمت بعثة من الدرك الفرنسي إلى لبنان بقيادة

لليوتنان (Eltèlie) ، ومهمتها كانت تنظيم الدرك اللبناني .

وللأسف فإن هذه المهمة قد قطعت بصورة مفاجئة بسبب نشوب حرب / ١٨٧٠ / بين بروسيا وفرنسا الأمر الذي استوجب استدعاء الضباط الفرنسيين إلى بلادهم بأقصى سرعة فتم ذلك قبل الحصول على أية نتيجة تنظيمية في سلك الدرك اللبناني ، غير ان الاثر الذي تركته من ناحية اعتماد لباس (الزواف) (Zouaves) لعناصر الدرك وهي تقليد للبرزة الفرنسية المرتدية في منطقة شمالي افريقيا خاصة الجزائر .

وهكذا بقي الدرك غير منظم ، عناصره تفتقر لكل تدريب عسكري أما من ناحية المعاش الشهري ، فقد كان راتب الفرد الراجل لا يتجاوز الـ / ٢٨ / فرنكاً شهرياً ، ومعاش الضابط برتبة ملازم لا يتجاوز الـ / ٩٠ / فرنكاً . أما الضابط برتبة عقيد فكان معاشه يناهز الـ / ٥١٥ / فرنكاً . رغم بساطة العيش في تلك الايام ، لم يكن الدركي ليتمكن من تأمين كل احتياجاته الشخصية . وشهدت هذه الفترة انخفاض نسبة المنتسبين إلى السلك ، الا من بعض ابناء العائلات المعروفة الذين كانوا ينتسبون للسلك ضامنين ترقياتهم السريعة والأكيدة بسبب النفوذ العائلي الذي يتمتعون به .

- وفي عام / ١٩١٣ / ازدادت الحالة الاقتصادية سوءاً مما حدا ببعض رجال الدرك إلى القيام بانتفاضة احتجاجاً على ضآلة رواتبهم وتأخير دفعها لهم مما اجبر المتصرف على الاستجابة لبعض مطالبهم ومنها زيادة معاشات الافراد بنسبة / ١١٠ / بالمئة والضباط بنسبة / ٥٠ / بالمئة .

٥ - الدرك اللبناني في ظل النظام العثماني المباشر خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) :

في تشرين الأول من عام / ١٩١٤ / ، تحالفت تركيا مع قوى المحور ضد الحلفاء ، فقد اتهم لبنان بالتعاون مع الحلفاء وخاصة مع الفرنسيين . ولم تستثن أية مؤسسة ، خاصةً الدرك اللبناني الذي اتهم بالتعاون مع العدو الفرنسي ضد السلطنة ، فانترعت القيادة منه ووضع على رأسه ضباط أترك حيث انشأوا معهداً تعليمياً في بعدا . اما المجموعة الثانية (اللواء الثاني) الخاضعة للسلطة الادارية وسلطة المحافظين ، فتمّ دمجها مع المجموعة الاولى ممّا حرم السلطة المدنية اللبنانية من التعاطي مع الدرك . أما الهندام فقد استبدل من الزيّ الفرنسي المغربي (الشمالي الافريقي) (SOUAVE) الذي يذكّر بالصدّاقة الفرنسية اللبنانية بآخر يشابه الزي التركي في ذلك العصر . والاوامر اصبحت تعطى باللغة التركية .

وقد تمّ تسريح عدد كبير من الضباط المشكوك بأمرهم والمتهمين بالتعاطف مع الفرنسيين ، كما استقال آخرون من تلقاء النفس حفاظاً على ماء الوجه .

واعتباراً من نهاية عام / ١٩١٥ / اخذت الحالة تزداد سوءاً لدرجة أصبح فيها البقاء والاستمرار أمراً عسيراً في المنطقة ، فلبنان المتهم بالخيانة العظمى للباب العالي وبالتعامل مع الفرنسيين خضع لحصار تجويعي قاسٍ ، وبات يستحيل على المواطن تأمين لقمة عيشه ، حيث مات الكثيرون جوعاً ، كما ان المجلس الحربي التركي المتمركز في عاليه ، زرع الرعب في قلوب كل اللبنانيين ، فعانى الدركي معاناة سائر اللبنانيين ، فمعاشه الزهيد والاعاشات المادية القليلة غير العادلة جعلته غير قادر على الحياة ، فأخذ رجال الدرك يسعون لرزقهم في طرقٍ ملتوية مجبرين على ذلك تحت وطأة المجاعة ...

والجدير بالذكر ان نظام المتصرفية لم يكن مطبقاً إلا في منطقة الجبل اللبناني أما المدن اللبنانية الساحلية ، كبيروت وطرابلس وصيدا والداخلية مثل بعلبك في البقاع ، فكانت تحت الحكم العثماني المباشر عملاً بنظام المتصرفية الذي استثنى هذه المدن ،

٦ - الدرك اللبناني في ظل الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٣) :

بوصول الفرق (الفرنسية - الانكليزية) عام (١٩١٨) كان الدرك اللبناني أشبه بعصابة مسلحة غير منظمة وغير قادرة على القيام بأية مهمة أمنية نظامية قد تطلب منها . وأول التدابير المتخذة من قبل القيادة الفرنسية كانت محاولة إعادة تنظيم هذه الفرقة . وفي نهاية شهر تشرين الثاني من العام ذاته ، ألفت لجنة متخصصة للقيام بهذه المهمة وقررت إقالة بعض الضباط المنهكين وغير القادرين على الانتاج واجبار الكبار بالسن منهم على التقاعد . وبالمقابل سعت إلى قبول طلبات الانتساب للضباط كون الاماكن الشاغرة اصبحت كثيرة كذلك فقد تمّ استدعاء ضباط قدماء كانوا يخدمون في الجيش التركي . غير ان تردي الاوضاع السياسية والامنية بسبب حالة الحرب في البلاد جعلت هذه المهمة صعبة حيث كان عدد المنتسبين قليلاً . وهكذا بالعدد القليل المتوفر ، حاولت القيادة العليا الفرنسية متابعة المهمتين السابقتين الاولى عام ١٨٦٥ والثانية عام ١٩١٤ التي كانتا قد قُطعتا بسبب الاحداث . فعينت القيادة العليا عام ١٩١٩ ، ضابطاً من الدرك الفرنسي ومساعداً له لتوجيه الخطوات الاولى للدرك اللبناني الحديث . وبما ان المعرفة للقوانين وللتعليمات هي الاساس لسلكٍ امنيٍّ حديثٍ مثل الدرك اللبناني فقد انشئت مدرسة متخصصة (معهد) في بيت الدين ، لتنشئة وتدريب الضباط والرتباء والافراد الذين اجبروا على متابعة دورة تنشئة ومن ثم دورة تكميلية اخرى ، وكلّ عنصر غير كفوء ولا يتمتع بالموصفات العقلية والجسدية المطلوبة كان يرفض من المدرسة وبعدها كانت العناصر توزع بعدلٍ وكل حسب كفاءته واختصاصه على المراكز المنتشرة في البلاد . أما حق اعطاء الترقية للعناصر والذي كان محصوراً بالضباط رؤساء القطعات ، والذي كان يمارس بشكلٍ مزاجيٍّ ، فقد ألغي بحيث اصبحت الترقيات والتعيينات تصدر بقرار موقع من المدير العام العسكري الفرنسي . (Arrêtés) (المسؤول عن القطاع (Chef du territoire) . وقد نشرت الانظمة والقوانين

ووزعت على جميع العناصر وسيرت الدوريات في القرى وركزت نقاط المراقبة على الطرقات الدولية الرئيسية .

واصبح هنالك دفتر خدمة مؤقت تسجل عليه كل الخدمات والمهمات بانتظار احضار سجل الخدمة المنظم على غرار سجل الخدمة الفرنسي . أما لباس الدرك فقد اصبح مماثلاً للباس الفرنسي الكاكي اللون . أما الخيالة فأخذوا يتقاضون زيادةً خاصة على المعاش *Une prime de remonte - Indemnité de fourrage* أما من حيث المباني التي تتمركز فيها القطعات فقد كان على عاتق كل بلدية ان تؤمن ذلك للمجموعة المتواجدة ضمن نطاقها ، اما في المدن التي تتواجد فيها سرايا فكانتلك السرايا المكان المثالي لاستقرار الدرك . وفي الشهر السادس من عام ١٩٢٠ بلغ عديد الدرك في لبنان /٧٦٠/ رجلاً . وفي الاول من ايلول عام ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي ولادة لبنان الكبير (*Le grand Liban*) وعين مدينة بيروت كعاصمةً له .

وقد صدر قرار تنظيمي بتاريخ ٢٠ أيلول عام ١٩٢٠ نظم درك لبنان الكبير ، هذا الدرك الذي ضمّ الدرك اللبناني وبعض اجزاء من الدرك السوري الذي كان مسؤولاً عن بعض الاجزاء من الاراضي التي ضمت إلى لبنان الكبير وادخل الجميع تحت لواء درك لبنان الكبير . يرأسه قائد برتبة مقدم ويقسم إلى خمس سرايا اقليمية ، واحدة لكل سنجق (محافظة) وواحدة كاحتياط مركزها في بيروت عاصمة البلاد . وكل من هذه السرايا موضوعة بأمر ضابط قائد وتقسم إلى عدد معين من الفصائل الاقليمية . وكانت كل فصيلة بأمر ضابط قائد ومقسمة الى عدد معين من الفصائل الاقليمية ، وكانت كل فصيلة بأمر ضابط تختلف رتبته تبعاً لأهمية الفصيلة . فترى النقيب آمراً للفصيلة المهمة والملازم الاول للفصيلة الاقل اهمية ثم الملازم للفصيلة العادية .

تجدر الاشارة الى أن الفصيلة كانت تعمل علمستوى قضاء ، أما في بعض الاقضية الكبيرة والمهمة فكان هناك فصيلتين اقليميتين وكانت كل فصيلة اقليمية مقسمة إلى مخافر اقليمية متمركزة في النقاط الحساسة .

وبلغ عديد الدرك في العام ١٩٢٠ / ١٢٠٠ / عنصراً بينهم / ٣٧ / ضابطاً . فبرى بذلك ان الدرك اللبناني المنظم حديثاً كان نسخة مطابقة عن الدرك الاقليمي الفرنسي في ذلك العهد ، إنما بحلّة تتناسب مع وضع البلاد . غير ان احداث عام ١٩٢٢ التي اتخذت طابعاً طائفيّاً في بعض المناطق ، تسببت بعودة الفوضى بين صفوف الدرك ، فضع بذلك كل الجهد الكبير المبذول في سبيل تطوير السلك . الا ان اصرار الحكومة اللبنانية على متابعة التنظيم الدرك دفعها إلى الطلب من وزارة الدفاع الفرنسية (وزارة الحرب) المساعدة بمدّها بمجموعة من ضباط ورتباء الدرك الفرنسي . فلبّت فرنسا الطلب بكل رغبة واندفاع مرسلّة بعثةً فرنسيّةً اخرى مؤلفة من قائد كتيبة وستة ضباط وسبعة رتباء فرنسيين . وقد تمّ انزالهم من سفينة فرنسية قدمت إلى بور بيروت في شهر حزيران من العام ١٩٢٣ وقد تولت هذه البعثة قيادة الدرك اللبناني مباشرة واصبح قائدها هو القائد العام للدرك .

وتمّ تعيين الضباط الفرنسيين الآخرين كالتالي :

- خمسة ضباط استلموا قيادة السرايا الاقليمية الخمسة .
- ضابط واحد استلم الامور الادارية في القيادة .
- الرتباء كانوا مساعدين لقادة السرايا الخمس واقتصرت مهمتهم

على التعليم .

أما الضباط والرتباء اللبنانيون فقد اعتبروا كمساعدين للفرنسيين . وظل كل منهم في مكان خدمته .

في المقابل ، قام ضابطان ورتبيان لبنانيان تابعون لجيش المشرق كما كان يدعى في ذلك الوقت بتدريب بعض الفصائل من الدرك السيار على كل تقنيات القتال العسكري .

في نفس الوقت انكبّ الضباط الفرنسيون على اعادة النظر بكل الانظمة والقوانين الموجودة حتى ذلك الوقت وتم العمل بها بعد دراستها وتعديلها اعتباراً من شهر كانون

الثاني عام ١٩٢٤ . واهم التعديلات تناولت - دفتر الخدمة - الخدمة الشهرية ومخطط تعقب المجرمين الخ ...

كل ذلك كان مماثلاً للنظام المعمول به في فرنسا .

والأمر المهم جداً في هذه المرحلة هو ان السلطات الادارية والقضائية منعتنا من اعطاء الأوامر والتدخل المباشر بأمور الدرك اللبناني، ولم يعد بمقدورهما استخدامه الا من خلال التكاليف الخطية أو الشفهية في الحالات الاستثنائية .

وفي شهر تموز عام ١٩٢٥ اعيدت قيادة السرايا والفصائل إلى الضباط القادة اللبنانيين باستثناء المسؤول عن الاموال والموازنة الذي بقي ضابطاً فرنسياً واستمر بمهمته حتى شهر كانون الثاني من عام ١٩٢٦ أما رئيس البعثة فأصبح مفتشاً عاماً يعاونه الضباط الفرنسيون الآخرون في التفتيش على السرايا .

اما الرتباء الفرنسيون فلم يُستبقَ منهم سوى ثلاثة .

بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٢٠ صدر تنظيم لدوائر البوليس التي كانت تعمل في مدن بيروت - طرابلس وصيدا ، كما انشئت بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٣٠ فرق تحري في مدن بيروت ، طرابلس وزحلة ، وقد حُددت واجباتها وتعين ابلاغها من قبل الدرك عن جميع الجنايات التي تحصل .

وبتاريخ ١ / ٣ / ١٩٤٣ صدر المرسوم الاشتراعي رقم / ٣٤١ / الذي نظم دوائر الشرطة واتبعها بوزارة الداخلية وكانت مديرية الشرطة تتألف من :

- امانة السر العامة .

- الاستعلامات العامة .

- الشرطة القضائية .

- الشرطة الادارية .

وكانت تقوم بالمهام التي تقوم بها حالياً قوى الامن الداخلي والامن العام .

٧ - الدرك اللبناني في بداية عهد الاستقلال :

١- (١٩٤٣ - ١٩٥٩) :

عند حلول مرحلة الاستقلال كان الدرك اللبناني بأحسن حال من حيث التنظيم والانضباط والفعالية . فان البعثة الفرنسية الاخيرة قد قامت بمهمتها الشاقة التي استمرت /٢٣/ عاماً ، خير قيام . فبالرغم كل الصعوبات ، تطور الدرك اللبناني وخطى خطوات جبارة جعلته محترماً ومحبوياً من الشعب اللبناني سواء في المدن او في القرى اللبنانية في اعالي الجبال . ان الاستقلال لشيء جميل جداً غير انه يرتب مسؤوليات جسام على عاتق المسؤولين والشعب ، منها السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تتطلب في اتخاذ القرارات وتنفيذها لكل المشاكل الطارئة .

- حتى عام ١٩٤٥ اعتبر الدرك القوة الوحيدة المسلحة والفعالة الموضوعة بتصرف الحكومة الفتية لمعالجة كل الصعوبات . اما بعد عام ١٩٤٥ فلم يعد الدرك وحيداً في الساحة ، بل وجد له شقيقاً أكبر ، وهو الجيش اللبناني الذي مدّ له يد المعونة القوية في عدّة مناسبات لإعادة استتباب الامن والاستقرار في البلاد .

وبتاريخ ٢٧/٨/١٩٤٥ انشئت مديرية للامن العام تابعة لوزارة الداخلية تتولى

المهام التالية :

- مراقبة السياسة العامة

- مراقبة مراكز الحدود

- التأشير على جوازات السفر لدخول لبنان

- مراقبة الاجانب

- مراقبة الراقصات

- مراقبة اليد العاملة الاجنبية

- مراقبة الاشرطة السينمائية

٢ - من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨ .

إرتفع عدید الدرك في عام ١٩٥٢ إلى ٢٤٠٠ عنصراً من الضباط والرتباء والافراد . في هذه المرحلة شهد البلد في جميع الميادين والاصعدة تطوراً وازدهاراً ، فأراد الدرك أن يواكب هذا التطور بخلق أركان له على غرار أركان الجيش اللبناني ، والخطوة الاولى بهذا الاتجاه كانت ايجاد الفصل بين القيادة بمعناها الصحيح وبين الإدارة .

وقد تمّ اعتماد مجلس أركان للدرك وتعيين رئيس له ، هذا الرئيس الذي يعتبر المساعد الاول لقائد الدرك . ويتبع لرئاسة الاركان هذه ثلاثة مكاتب :

المكتب الاول : يهتم بكل امور : التطويح - الترقيات - النقل والفصل - بكل الامور التي تتعلق بالعديد (شعبة العديد اليوم) .

المكتب الثاني : يمسك الارشيف والمحفوظات ، يؤمن صلة الوصل مع السلطات العامة الاخرى ، يعمّم التعليمات على العناصر (شعبة الخدمة اليوم) .

المكتب الثالث : التعليم في الدرك ومواكبة التقنيات الحديثة - التفتيش في الدرك (شعبة التدريب اليوم) هذا فيما خص القيادة .

٨ - المديرية العامة لقوى الامن الداخلي بعد انشائها بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٨ / تاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩ :

قبل العام ١٩٥٩ كانت تتألف القوى التي تعنى بالامن ، وتنفيذ الانظمة والقوانين ، ومساعدة السلطات المختلفة ، من ثلاثة عناصر اساسية وهي :

= الدرك - الشرطة (بعنصرها الاداري - والمدني) - المفتشية العامة . وذلك عملاً بالمرسوم الاشتراعي رقم / ٥٩ / تاريخ / ٢٤ / ٣ / ١٩٥٣ . وكانت قيادات هذه الوحدات مستقلة الواحدة عن الاخرى وانظمتها ، وان كانت تهدف لغرض واحد ، متباينة ، وموظفوها غير متعارفين معرفة كافية لتحقيق المعاونة المتبادلة ، فكان التشويش يسود نشاطها ، وزاد في قلقها حركة سنة ١٩٥٨ فخرجت منها هزيلة مفككة

وبأشد الحاجة للاصلاح الجذري . وما ان تولى فخامة اللواء الامير فؤاد شهاب زمام رئاسة الجمهورية في ٢٣ ايلول سنة ١٩٥٨ حتى صرف همه مع حكومته لاصلاح الاجهزة الحكومية وفي طليعتها دوائر الامن ، فأناط بلجان من الاخصائيين الوطنيين والاجانب درس اوضاعها وسن الانظمة المناسبة لها فانجلى عملها عن صدور المرسوم الاشتراعي الرقم / ١٣٨ / تاريخ / ١٢ / ٦ / ١٩٥٩ وما يتفرع منه من مراسيم تطبيقية اخرى. وقضى هذا المرسوم الاشتراعي بانشاء مديريةية لقوى الامن الداخلي ، هي الاولى من نوعها في لبنان ، وتخضع لوزارة الداخلية ، ترتبط بها مباشرة اربع وحدات مستقلة الواحدة عن الاخرى ، استناداً إلى التنظيم الجديد ، غايتها تأمين خدمة البلاد على المستوى الوطني الشامل .

وهذه الوحدات هي :

- الدرك - شرطة بيروت - الشرطة القضائية - المعهد .

واصبحت اجهزة القيادة في قوى الامن الداخلي تتألف من الوحدات المنوه عنها أعلاه بالاضافة إلى المديرية العامة لقوى الامن الداخلي والمفتشية العامة لقوى الامن الداخلي .

- واندمجت شرطة بلدية بيروت وشرطة بلدية بعض المدن الكبرى بقوى الامن ، وسنت الانظمة المناسبة لادارة كل من الوحدات في جميع الميادين العسكرية والادارية والقضائية توحدت الانظمة المتعلقة بأحوال العناصر واوضاعهم فأصبحوا

متشابهين في جميع الوجوه لا يفرق الواحد عن الآخر الا مجرد الانتساب إلى وحدته الاساسية .

وقد وزعت اقسام الوحدات واجهزتها توزيعاً مناسباً لأوضاع البلاد ووضعت الملاكات والاعتدة على اسس حسابية بحيث انتفت ازدواجية وظائف وتنظمت الاتصالات ، وتنسقت الجهود واقامت الوسائل الموضوعة تحت تصرف قوى الامن على اسس عصرية . وتعززت شبكة المواصلات اللاسلكية بواسطة تأمين اتصال مستمر ، كما انشأ في ثكنة ابراهيم الخوري مقسم حديث للراديو يمكن تأمين اتصال مستمر وفوري بسررايا الدرك الخارجية وبعض المخافر بقطع النظر عن الاتصالات الخارجية المتعلقة بالانتربول الدولي . وارتفع عدد الآليات من ١٠٠ / سنة ١٩٥٨ الى ٤٢٠ / وزعت على المراكز والمخافر الهامة لحاجة الخدمة . أما بالنسبة للشرطة القضائية فقد افتتحت في ٢٢ تموز سنة ١٩٦١ مكاتب الشرطة العلمية مجهزة بالوسائل العصرية - ثم مكتب للمستندات والمحفوظات الاول من نوعه في قوى الامن . وجهزت مراكز قوى الامن بجميع الاسلحة والاعتدة والادوات اللازمة للقيام بخدماتها على غرار ما هو جار في المنظمات المشابهة لها في البلدان الراقية. وخصصت آلة كاتبة بكل مخفر كبير لاستعمالها في نسخ القيود . وبلغ عدد رجال قوى الامن / ٤٦٠٠ / من جميع الرتب .

٩ - قوى الامن الداخلي اليوم : (في ظل المراسيم والقوانين) :

١ - المرسوم الاشتراعي رقم / ٥٤ / تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ :

بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧ صدر بالمرسوم الاشتراعي رقم / ٥٤ / التنظيم الجديد لقوى الامن الداخلي الذي ألغى التنظيم القديم الذي كان معمولاً به بالمرسوم رقم / ١٣٨ / تاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩ دون ان يلغى أو يعدل في الهيكلية التنظيمية للمديرية العامة لقوى الامن الداخلي ومهام قوى الامن الرئيسية وبقي معمولاً به حتى صدور المرسوم الاشتراعي رقم / ١٠٣ / تاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٨٣ الذي حافظ على مهام وواجبات قوى الامن الداخلي عامة ، الا انه احدث تغييراً هاماً في هيكلية المديرية العامة لقوى الامن الداخلي وصلاحيات قادة الوحدات التابعة لها واوجد نوعاً من « اللامركزية الامنية »

ضمن المحافظات الست ملغياً بذلك تسمية « الدرك » التي رافقت سلك قوى الامن منذ نشأته حتى يومنا هذا واصبح « الدركيون » « شرطيون » وطبقت هذه التسمية الجديدة على جميع عناصر قوى الامن الداخلي ، كما ابدل تسمية « الشرطة القضائية » « بالمباحث الجنائية » والوحدات « بالاجهزة » ورفع عديدها من اربع إلى احد عشر جهازاً وذلك بتقسيمه وحدة الدرك إلى خمسة اجهزة هي :

- شرطة جبل لبنان - شرطة لبنان الشمالي - شرطة البقاع - شرطة لبنان الجنوبي - شرطة النبطية .

واضاف ثلاثة اجهزة جديدة هي :

- الادارة المركزية - الخدمات الاجتماعية - قوى الطوارئ .

إلا انه ابقى على شرطة بيروت والمباحث الجنائية ومعهد قوى الامن بالاضافة إلى رئاسة الاركان والمفتشية العامة لقوى الامن الداخلي .

لم يعمر المرسوم الاشتراعي رقم / ١٠٣ / طويلاً بل الغي بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٢ واعيد العمل بالمرسوم الاشتراعي رقم / ٥٤ / تاريخ ٥ / ٨ / ١٩٦٧ واستمر العمل به حتى عام ١٩٩٠ حيث صدر القانون رقم / ١٧ / المعمول به حالياً .

٢ - القانون رقم / ١٧ / تاريخ ٦ / ٩ / ١٩٩٠ :

بتاريخ ٦ / ٩ / ١٩٩٠ صدر القانون رقم / ١٧ / المعمول به حالياً والذي انشأ وحدات جديدة بحيث اصبحت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي تضم :

هيئة الاركان - الادارة المركزية - الدرك الاقليمي - القوى السيارة - شرطة بيروت - الشرطة القضائية - امن السفارات - معهد قوى الامن الداخلي - ادارة الخدمات الاجتماعية .

ونلاحظ ان المهمة الاساسية لقوى الامن الداخلي لم تتغير كثيراً منذ انشائها وبقيت مرتكزة على حفظ الامن وتوطيد النظام على جميع الاراضي اللبنانية .
وقد تطور عديد قوى الامن الداخلي خلال هذه المدة من / ٦٤٠٠ / عنصر عام ١٩٧٤ إلى / ٧٥٣٢ / عنصر خلال عام ١٩٧٨ إلى / ٩٠٠٠ / عنصر خلال عام ١٩٩١ إلى / ١٥٠٠٠ / عنصر خلال عام ١٩٩٧ .

ثانياً : دور قوى الامن الداخلي وتحديد مهامها :

عرفت المادة الاولى من القانون رقم /١٧/ تاريخ ١٩٩٠/٩/٦ قوى الامن الداخلي بما يلي :

قوى الامن الداخلي قوى عامة مسلحة تشمل صلاحياتها جميع الاراضي اللبنانية والمياه والاجواء الاقليمية . اما مهامها فتحدد بما يأتي :

- ١

في مجال الضابطة الادارية :

أ - حفظ النظام وتوطيد الامن .

ب - تأمين الراحة العامة .

ج - حماية الاشخاص والممتلكات .

د - حماية الحريات في اطار القانون .

هـ - السهر على تطبيق القوانين والانظمة المنوطة بها .

٢ - في مجال الضابطة العدلية :

١ - القيام بمهام الضابطة العدلية .

ب - تنفيذ التكاليف والانابات القضائية .

ج - تنفيذ الاحكام والمذكرات العدلية .

٣ - في المجالات الاخرى :

أ - مؤازرة السلطات العامة في تأدية وظائفها .

ب - الحراسة التي تقررها السلطات المختصة للادارات والمؤسسات العامة .

ج - حراسة السجون وادارتها عند الاقتضاء .

د - حراسة البعثات الدبلوماسية في لبنان .

اما المادة الثانية فنصت على ما يلي :

تخضع قوى الامن الداخلي لسلطة وزير الداخلية وتطبق في شأنها احكام القوانين والانظمة

العسكرية ما عدا الاستثناءات المحددة بموجب قوانين وانظمة اخرى .

ثالثاً " حقوق قوى الامن الداخلي في مجال اداء مهامها :

= استجلاء الهوية

= تفتيش الاشخاص

- توقيف الاشخاص (تنفيذاً لحكم قضائي او لمذكرة عدلية او تلقائياً في

حالة الجناية المشهودة)

- دخول المنازل : ليلاً : - في حالة الخطر كالحريق والفيضان

- عند سماع اصوات استغاثة أو طلب نجدة صادرة من

داخل المنزل .

- من اجل تفتيشها وذلك فقط في حالة الطوارئ .

نهاراً : - في الحالات المسموح فيها الدخول ليلاً .

- من اجل التحقيق في جرم مشهود حصل داخل المنزل .

- من اجل تفتيش منزل المشتبه به .

- من اجل تنفيذ الاحكام والمذكرات العدلية .

- ضبط المواد الممنوعة .

- اقامة الحواجز .

- استعمال السلاح : بعد ان يكونوا قد استنفذوا كافة السبل الاخرى وذلك في الحالات التالية :

- بناء على تكليف من السلطة الادارية (المحافظ ، القائمقام) اثناء عمليات توطيد

الامن .

- في حالة الدفاع المشروع عن النفس .

- لمنع تجريدهم من اسلحتهم أو الاستيلاء على الاعتدة الموجودة بعهدتهم .

- للدفاع عن مراكزهم وعن الاماكن المولجين بحراستها .

- للاحتفاظ بالاشخاص الموضوعين بعهدتهم أو لتأمين سلامتهم .

- لتوقيف الاشخاص المشتبه بارتكابهم جناية ، والذين يحاولون الفرار من

وجههم ولا ينصاعون للانذار بالوقوف .

- في توقيف المركبات التي تتخطى حواجزهم بالرغم من الانذارات .

رابعاً : واجبات رجال قوى الامن الداخلي :

= يخضعون للموجبات العامة المتعلقة بالموظفين وتطبق عليهم العقوبات وتشديد

العقوبات المنصوص عنها في القوانين بسبب الجرائم التي يرتكبها الموظفون اثناء الوظيفة

.

= الابلاغ عن الجرائم التي يشاهدونها او يتصل بهم خبرها .

= نجدة كل شخص في حالة الخطر .

= المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة ولاسيما في الكوارث والحوادث

الخطيرة .

عدم ازعاج الناس في حريتهم الشخصية في غير الحالات التي نص عليها القانون =

اجتناب كل عنف لا تقتضيه الضرورة • =

المحافظة على السر المهني • =

خامساً : قوى الامن الداخلي والمجتمع :

الوظيفة التقليدية للشرطة :

-١

لكل دولة قواعد وتنظيمات اساسية تسهر على تطبيقها وتلزم الافراد التابعين لها بالتقيد بها ، وتمنعهم من خرقها او الاعتداء عليها • ومن الطبيعي ان تنشأ لتنفيذ الغرض اجهزة متخصصة ، اوكلت الهيا الدولة امر حماية هذه النظم والقواعد ، فالوظيفة الشرطية اذن قد نبعث من صميم الضرورة التي تقتضي الذود عن البناء التنظيمي للدولة ومنع الاعتداء عليه • ولا يمكن ان يكون هناك تصور للدولة أو لأي مجتمع منظم ما لم تتوفر قوة منفذة وقادرة على الاضطلاع بمهام المحافظة على الاسس والقواعد التي ارتضتها الجماعة ، لتنظيم العلاقة بين افرادها من جهة وبين هؤلاء الافراد والسلطة من جهة اخرى • وحول تحقيق هذه المهام يدور المفهوم التقليدي للوظيفة الشرطية ، وذلك ان الشرطة مكلفة في الاصل وقبل كل شيء بتطبيق القانون وقواعد النظام تطبيقاً حيادياً وصارماً ، بتصرف النظر عما يلحق بالافراد من فائدة أو ضرر من جراء هذا التنظيم،

لأنها عندما تقوم بذلك فانها تستهدف دعم سلطة الدولة وحماية النظام العام وتمكين الافراد من مباشرة حقوقهم وممارسة حرياتهم الى الحد الذي لا يتناقض مع مصالح الآخرين أو يخرق القواعد التنظيمية العامة • وعندما يتجاسر احد الافراد على الحاق الاذى بغيره أو ارتكاب مخالفة للقوانين ، فانه يترتب على الشرطة حينئذ ان تقوم بسلسلة من الاجراءات الهادفة الى ازالة الضرر وإعادة الطمأنينة وتمكين السلطات القضائية المختصة من توقيع الجزاء المناسب بالمخالف وفقاً للقواعد المقررة في القانون ودون أي اعتبار للشخص الذي يكون موضع هذا التطبيق القانوني ، ذلك ان التحري عن الجرائم ومخالفات القانون والكشف عن فاعليها وتعريضهم للقصاص ، يشكل بالاضافة الى المحافظة على النظام ، جوهر المهمة الشرطية ، التي تتخذ من طريقة اردع وسيلتها الاساسية في اقرار الامن وتعزيز قواعد السلامة ، وهذا ما يسمى بالدور القامع أو الزاجر للشرطة •

لقد لحق كافة نواحي الحياة الاجتماعية ، وأصاب التغيير كثيراً من الافكار والعادات والتنظيمات ، واصبح لزاماً على الشرطة ان تتكيف مع التحولات الجديدة التي دخلت حياة الفرد والجماعة . كما ان الابحاث العلمية الجارية حول الجريمة ، قد اوجدت الشك في الجدوى الكاملة للوسائل القمعية التي تتبعها الشرطة في مكافحة الاجرام ، وسلطت الاضواء على الوسائل العملية التي التي يجب ان تلجأ اليها الشرطة في هذا المجال . واصبحت تولي العناية الشديدة الى الوسائل التي تستهدف دراسة اسباب الجريمة والجنوح ، من اجل ازالة الدوافع التي تدفع الفرد الى اقتراف الافعال المخلة بنظام المجتمع . ومن هنا كان الدور الجديد للشرطة وهو الدور المانع ، وهذا الدور على نوعين :

النوع الاول : المنع اللاحق للاجرام وهو يختص بالمجرمين الموقوفين والمحكومين ، لمنعهم وتوفير الظروف الملائمة لهم لعدم تكرار جرائمهم ، وذلك بتعليم السجناء وتدريبهم على بعض الحرف التي تؤمن لهم حياة افضل في مرحلة ما بعد السجن ، كما تحول بينهم وبين اقتراف الاعمال غير القانونية مرة اخرى . المنحرفة الذين يحتمل جنوحهم وانحرافهم وتستهدف هذه الاجراءات منع الجريمة قبل وقوعها :

أ - وضع الافراد ذوي القابليات العدوانية في مواقف جديدة تحول بينهم وبين ارتكاب ما ينوون القيام به ، وذلك بتضييق الخناق عليهم بالطرق التقليدية المعروفة ، من اجل خلق العوائق المعنوية والمادية التي تمنع انتقال نواياهم من حيزّ الذهن الى حيزّ التنفيذ .

ب - التعرف الى البيئات المولدة للاجرام ، ودراسة الفئات الانسانية الناشئة في هذه البيئات والخاضعة لتأثيرها ، والتعاون مع مختلف المؤسسات والمنظمات من اجل تغيير الظروف الانسانية والحياتية في تلك البيئات المعنية بامورهم من اجل تجنبهم السقوط في احضان الجريمة

ج- البحث عن الضحايا المحتملين وارشادهم ، وتحذيرهم من مغبة الاهمال والغفلة ، والتي يمكن ان تكون سببا للاعتداء عليهم او على اموالهم ، وحملهم على اتخاذ

سبل الحيلة واعتماد اجهزة السلامة ووسائل الانذار ، وغير ذلك من الامور التي تجعل المجرم يفكر طويلا قبل الاقدام على افعاله . ومن الامثلة على ذلك بالنسبة لجريمة السرقة :

- ١- دراسة الاشكال والكيفيات التي جرت بها السرقات الشائعة السابقة ، والتعرف على نقاط الضعف التي تسرب منها العمل الاجرامي وذلك من اجل ايجاد الوسائل المادية المانعة وخلق العوائق التي تجعل من السرقة امرا بالغ الصعوبة .
 - ٢- تنبيه الضحايا المحتملين وحملهم على اتخاذ الحيلة اللازمة ، وتحصين ممتلكاتهم ضد السطو والسرقة .
 - ٣- تعميم اجهزة الانذار والسلامة .
 - ٤- تكثيف الدوريات في الاماكن الحساسة التي يمكن ان تكون ميدانا للنشاط الاجرامي .
 - ٥- ايجاد وحدات امنية سريعة الحركة للاستجابة الى النداءات العاجلة .
 - ٦- التعاون مع الهيئات الاخرى المعنية ، مثل البلديات لتكثيف الانارة العامة في الاماكن الحساسة ، ووسائل الاعلام لتنبيه المواطنين وحضهم على اتخاذ اجراءات الحماية اللازمة .
- وهناك دور للشرطة قد يتجاهله الكثيرون ، وهو انها وبحكم احتكاكهم الدائم بالشعب ، تعرف حاجاته واوضاعه وتقوم بنقلها الى المسؤولين وهي بهذا الاطار تشبه جهاز قياس الزلازل **Sismographe** ، حيث تسجل ما يعترى المجتمع ، وتكون اكثر فاعلية في هذا الاطار كلما كانت تتمتع بثقة المواطنين . وغالباً ما تمثل الشرطة للمواطنين ، بحكم وجودها الدائم بينهم ، نوعاً من السلطة التي يمكن التوجه اليها عندما يجهلون السلطة المختصة بحل مشاكلهم فتقوم بتوجيههم التوجه المناسب .

رغم طول المدة التي استغرقتها الحرب في لبنان وانقسام معظم المؤسسات ، بقيت قوى الامن الداخلي ملتفة حول قيادتها و متمسكة بالشرعية اللبنانية وقد قامت خلال هذه الفترة بالمهام التالية :

= الفصل بين المتقاتلين

= حفظ الامن والنظام

= مساعدة المدنيين

= الاجلاء الصحي

= المراقبة والافادة خلال وقف اطلاق النار

= المشاركة في العديد من اللجان والهيئات

وقد دأبت قوى الامن الداخلي جاهدةً خلال هذه المرحلة الاليمة من تاريخ لبنان على العمل لاستعادة دورها في حفظ الامن والنظام واجراء التحقيقات وتنظيم الملفات ، وتخفيف الآلام عن اللبنانيين والعمل علة توحيدهم ، وقد حافظت على وحدتها قيادةً وضباطاً ورتباً وافراداً تجمعهم اخوة السلاح والعهد والقسم .

سادساً : قوى الامن الداخلي اليوم :

بعد انتهاء الحرب في لبنان وسيطرة الشرعية ، عادت قوى الامن الداخلي الى ممارسة مهامها كاملة على الاراضي اللبنانية ، وتمت اعادة بنائها وذلك بتطويع عناصر جديدة في صفوفها وبتجهيزها بالآليات والاعتدة اللازمة لتنفيذ مهامها ، وكذلك بناء الشكنات والمجمعات الضرورية للقيام بهذه المهام . وقد تمكنت قوى الامن الداخلي من اكتشاف وتوقيف منفي معظم الجرائم الهامة التي وقعت خلال السنوات الاخيرة ، كما استطاعت ، وبمساندة ودعم كل من الجيشين اللبناني والسوري الشقيق ، القضاء على زراعة المخدرات وتصنيعها ، وهي تعمل جاهدة من اجل القضاء على مشكلتي

التعاطي وترويج المخدرات ، مما دفع بعدد كبير من الدول الاجنبية والمنظمات الدولية الى التنويه بعمل هذه القوى واتخاذ لبنان مثالا يحتذى به دولياً لمعالجة مشكلة زراعة المخدرات .

واليوم تم اعداد مشروع قانون جديد لتنظيم قوى الامن الداخلي ، نأمل ف يحال اقراره زيادة فاعلية هذه القوى بحيث تصبح موازية من ناحية العدد والتجهيزات لأحدث قوى الشرطة في العالم .